

البحث الأول

اللواء الركن احمد صالح ألعبدى
سيرته ودوره السياسى والعسكرى

أ.د. نورى عبد الحميد خليل

**Major General Ahmed Saleh Al-Abdi:
his biography and his political and military role**

Prof. Nouri Abdel Hamid Khalil, PHD
Institute of Arab History

Abstract:

Ahmed Salih al-Abdi is a prominent Iraqi figure whose military and political star emerged after the events of mid 1958 that led to the establishment of the republican rule in Iraq. Unlike many of the soldiers who participated in these events, there is little information available about his biography. This research will deal with more details about his

biography and his political and military role.

Keywords: Ahmed Saleh Al-Abdi, military, political.

اللواء الركن احمد صالح العبدى: سيرته ودوره السياسي والعسكري

أ.د. نوري عبد الحميد خليل

استاذ متمرس / معهد التاريخ العربي

المقدمة:

أحمد صالح العبدى شخصية عراقية مرموقة برز نجمه العسكري والسياسي بعد أحداث منتصف عام ١٩٥٨ التي أدت إلى قيام الحكم الجمهوري في العراق. وعلى خلاف الكثير من العسكريين الذين شاركوا في تلك الأحداث فإن المعلومات المتاحة عن سيرته الذاتية قليلة، فلم تقدم المصادر تفاصيل عن الظروف التي عاشها في شبابه. المتداول عن ذلك ما أورده دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠. (درويش و وآخرون، ١٩٦٠، صفحة ٣١٨) التي نقلها منه نصا كل من المحامي باقر أمين الورد. (الورد، ١٩٧٨، صفحة ٨٦) والباحث والمؤرخ حميد المطبعي. (المطبعي، ١٩٩٨، صفحة ١٥)

وهي معلومات كتبت بعد نحو سنتين من توليه مناصب عسكرية عليا في العهد الجمهوري، ووردت معلومات عن سيرته وخدماته العسكرية في ملف خدمته في وزارة الدفاع التي اطلعت عليها عام ١٩٩٧. ^(١) وكتبت عنه رسالة ماجستير عام ٢٠١٣ في الجامعة المستنصرية اعتمدت على مقابلات شخصية مع بعض أفراد أسرته. (البديري، ٢٠١٣، الصفحات ٤-٥) في مجال البحث عن أسباب العتمة وقلة المعلومات عن سيرته الذاتية نجد أنها تعود إلى

(١) وزارة الدفاع / دائرة السجلات والوثائق العسكرية، احمد صالح العبدى رقم الملف: ١١/٣٣٦٥

طبيعة عائلته المتواضعة ولنشأته يتيما، الأمر الذي جعله في عزلة اجتماعية مبتعدا عن الأضواء ومخالطة الآخرين فكان عصبي المزاج دائم الشكوى من المرض. يبتعد عن التصريحات والمقابلات الشخصية التي تجريها الصحف عادة مع المسؤولين يكره الظهور في وسائل الإعلام وإعطاء تصريحات بسبب تكتمه وحذره الشديدين.

كان يمثل الجندي بكامل صفاته يتحمل المسؤولية يحب العمل بصمت، وعلى خلاف الكثيرين ممن أسهموا في أحداث عام ١٩٥٨ وما بعدها الذين لم يكونوا بمستوى المسؤوليات التي أنيطت إليه، لم يترك العبدى مذكرات شخصية.^(١)

المعلومات المتاحة تذكر أن والده صالح أحمد أمين العبدى ينتمي إلى عشيرة شمّر الجرباء فرع (عبد) ومنه أخذ لقبه العبدى. كان يسكن محلة رأس القرية ببغداد ويعمل في النقل النهري ويملك (دوبة)، لنقل الحبوب والتمور والصوف بين بغداد والبصرة مروراً بالنعمانية التي انتقل إليها عام ١٩١٠ واشترى فيها منزلاً وأرضاً زراعية وعمل في الزراعة وصيانة مضخات السقي، أما زوجه فهي زهرة محمود نعيمية الأصل كانت تسكن الاعظمية.

ولد احمد في النعمانية عام ١٩١٢ وهو الابن الأصغر لسبعة أخوة وأخوات. توفي والده وعمره خمس سنوات عام ١٩١٧، ودخل الابتدائية في النعمانية، لكن وفاة والدته وهو في العاشرة عام ١٩٢١ وكان في الصف الرابع، جعلته ينتقل بحسب وصيتها للسكن في بيت خاله عبد الجبار محمود الخياط في الاعظمية.

كان الخال صاحب أسرة كبيرة يعمل بتجارة الحبوب والأغنام فأكمل أحمد الابتدائية في مدرسة العوينة والمتوسطة في المتوسطة الشرقية وتخرج في الثانوية المركزية عام ١٩٣١. (البديري، ٢٠١٣، الصفحات ٦-٣) ثم انتمى الى الكلية العسكرية الملكية وتخرج فيها ملازماً ثانياً عام ١٩٣٤ وكان من زملائه في تلك الدورة (الثانية) عبد الكريم قاسم، وبعد تخرجه عُيِّن ضابطاً في الجيش العراقي.^(٢) وتخرج في كلية الحقوق ببغداد عام ١٩٥٠.

في عام ١٩٤٠ تزوج (جهاد) بنت محمد مكي بك عبد الرحمن عثمان الاورفلي الزهاوي، كان أبوها موظفاً مرموقاً في العهد الملكي يعمل في القضاء وعضواً في ديوان التدوين القانوني ولأسرته أملاك كثيرة من البيوت والدكاكين وأراضٍ زراعية واسعة وبساتين في محافظتي بغداد وديالى، وله مؤلفات وأبحاث قانونية كثيرة. عرفت الزوجة في المنطقة باسم (جهادية) و(جاهدة) أنجبت له من البنات كلاً من ميسون ومنى، ومن الأولاد سعد ورعد وعلي، بعضهم يسكن الآن الأردن والإمارات وآخرون في بغداد والنعمانية مع أبنائهم.

(١) معلومات أفادني بها كل من العميد خليل إبراهيم حسين والعميد الركن صبحي عبد الحميد ومعلومات وجدتها في ملف خدمته العسكرية في وزارة الدفاع المصدر السابق

(٢) ملف خدمته العسكرية في وزارة الدفاع.

على خلاف سيرته الذاتية قدّمت ملفات خدمته العسكرية تفاصيل وافية عن خدماته في الجيش والمراكز التي اشغلها وترقياته والمناطق التي خدم فيها. جاء في تقارير آمریه انه ضابط جيد، معلم ممتاز من الدرجة الأولى وبخاصة في التعبئة، يجيد الانكليزية، ملتزم، مطيع، كتوم، أمين، يحب العمل ويحترم نفسه، يحبه أقرانه، جريء، شجاع يحب المسؤولية ولا يتهرب منها، يحترم مرؤوسيه.

بعد تخرجه عام ١٩٣٤ عُيّن ضابطاً مدفعياً في الفوج الخامس بطرية الصحراء الثالثة، ثم نقل الى الرابعة، واشترك بالدورة الطويلة لضباط المدفعية وفي امتحان اللغة الانكليزية عام ١٩٣٥ فاجتازهما بنجاح. نقل في بداية عام ١٩٣٦ إلى مستودع المدفعية ونُسبَ إلى منصب ضابط بطرية الصحراء السادسة بصورة مؤقتة أواخر العام التالي.

بعد أن ترقى إلى رتبة ملازم أول وعمل بمنصب معاون آمر بطرية سافر إلى بريطانيا للاشتراك بدورة الضباط الإحداث للمدفعية الثانية والعشرين في لاركهيل للمدة ٣١ كانون الثاني إلى ١٨ حزيران ١٩٣٨ ونال تقارير جيدة من معلميه.

بعد عودته نقل إلى منصب نائب آمر بطرية الصحراء السابعة والتحق في إنشاء ذلك بدورة الضباط الإحداث للمدفعية حتى ١٤ تشرين الثاني ١٩٣٨، ثم نُسبَ مستخدماً بوظيفة مرافق وزير الدفاع (طه الهاشمي) ثم نقل إلى منصب آمر بطرية الصحراء العاشرة على أن يبقى مستخدماً بوظيفة (مرافق لوزير الدفاع)، وفي عام ١٩٣٩ رُقِيَ إلى رتبة نقيب ونقل رسمياً إلى منصب مرافق وزير الدفاع، ونجح في امتحان اللغة الانكليزية واشترك في دورة الأركان السابعة (١٤ كانون الثاني إلى ١١ كانون الأول ١٩٤١) وكان معه في الدورة عبد الكريم قاسم، وقد نجح فيها، وفي ذلك العام قامت الحرب العراقية البريطانية فالتحق بالقيادة الغربية في ٤ أيار واستخدم بمنصب ضابط ركن مقر اللواء الجبلي الأول المحيط بسن الذبان.^(١)

المصادر العراقية لا تقدم شيئاً عن دوره في تلك الحرب بينما تقول المصادر البريطانية إن طائراتهم بدأت فجر يوم ٢ أيار بضرب القوات العراقية المحاصرة لمعسكر الحبانية، وهاجمت قواتهم الأرضية في الحبانية ليلتي ٣، ٤ أيار خطوط (العدو) الذي تراجع إلى المنطقة السهلية وتمت ملاحقتهم وأجبرتهم على الانسحاب إلى بغداد. وان الطائرات البريطانية باغتت رتلا قادما من الفلوجة في طريقه ليمد القوة العراقية فمزقته، وتم رفع الحصار العراقي عن الحبانية. (الحسني، الإسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية، ١٩٨٦) (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٧٤، صفحة ٣٣٩) ولم يتعرض العبدى بعد انتهاء الحرب لمثل ما تعرض له الضباط الذين أسهموا بشكل فاعل فيها، فالتحق بكلية الأركان واجتازها وعين بوظيفة ضابط ركن لواء المشاة الثاني في ٢٠ تموز ١٩٤١.

(١) ملف خدمته العسكرية في وزارة الدفاع.

إن حرصه على انجاز ما يكلف به وجديته جعله يحس في قرارة نفسه بالغبن وشيء من الأنفة، لعدم تقدير كفاءته عند بعض رؤسائه وسرعة تنقله بين الوحدات دون رغبة منه، فكان يبدو عليه أحيانا شدة الانفعال والغضب.

ففي بداية عام ١٩٤٣ عيّن بمنصب مقدم لواء المشاة الخامس عشر وترقى إلى رتبة نقيب أول في ٢ تشرين الثاني، فتم نقله في بداية العام التالي إلى منصب مقدم لواء المشاة الرابع/الفرقة الرابعة (الديوانية) ولم يكن موافقا على هذا النقل فوجه إليه توبيخ (لتهوره أمام أمر لوائه).^(١) وفي ١٧ أيار ١٩٤٤ تم نقله إلى منصب ضابط الركن الثاني في الفرقة الثانية وبقي فيه حتى ٢ أيار ١٩٤٦ حين نقل إلى وظيفة معلم التعبئة العسكرية الأقدم في الكلية العسكرية والتحق بمدرسة المدفعية، وفي ذلك العام أصيب بمرض في معدته لازمه طويلا فشك الأطباء بوجود ورم فيها فحصلت موافقة مجلس الوزراء على علاجه على نفقة الدولة خارج العراق، فسافر إلى لندن يوم ٣٠ أيلول ١٩٤٧ وعاد في تشرين الأول ولم نعثر على شيء مكتوب عن نتيجة العلاج لكنه ترقى بعد عودته إلى رتبة مقدم ركن في ٢ تشرين الثاني.

عين معاوننا لأمر الكلية العسكرية في ٩ آب ١٩٤٩ وعمل تحت إمرته كل من النقيب عبد السلام محمد عارف والنقيب أحمد حسن البكر والنقيب إسماعيل إبراهيم العارف، وترشح للدراسة في دورة التعبئة للضباط الأقدمين التاسعة في بريطانيا (٢ كانون الثاني - ٢٢ آذار ١٩٥١) واجتازها بنجاح، وبعد عودته التحق يوم ٥ آذار بكلية الأركان لتدريب ضباط دورة التعبئة للضباط الأقدمين ومعاوننا لأمر الكلية العسكرية، ثم نقل إلى منصب آمر كتيبة الصحراء السابعة ألية في ٢١ أيار من العام نفسه، ثم رقي إلى رتبة عقيد ركن في ٢ تشرين الثاني واستمر بوظيفته أمرا لكتيبة الصحراء السابعة ألية حتى ١٤ آب ١٩٥٢ حين نقل إلى منصب آمر كتيبة مقاومة الطائرات الخفيفة الأولى، ثم أمرا لدورة التعبئة للضباط الأقدمين الثانية عشرة المفتوحة في كلية الأركان يوم ٢٠ كانون الأول من العام نفسه، وبعد انتهائها عاد إلى وظيفته السابقة في كتيبة مقاومة الطائرات الخفيفة الأولى ثم أمرا لصنف دورة التعبئة لأمري الألوية والوحدات في كلية الأركان في العاشر من حزيران ١٩٥٣.

عُيّن بعدها أمرا لكلية الأركان بالوكالة في ٣ تشرين الثاني وأمر دورات الأقدمين في الكلية، وفي ٢٦ أيلول ١٩٥٤ أمرا لمدفعية الفرقة الثانية ثم أمرا لمدفعية الفرقة الثالثة ورقى إلى رتبة زعيم ركن (عميد) في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٥، وفي السنة التالية أرسل إلى بريطانيا لإكمال تدريبه في اختصاصه والاطلاع على أنظمة الجيش البريطاني، فتم تنسيبه إلى مقر مدفعية إحدى الفرق البريطانية العاملة في ألمانيا الغربية، وبعد انتهاء مدة خدمته في مقر تلك الوحدة عاد إلى لندن

(١) ملف خدمته العسكرية.

يوم ٢ تموز ١٩٥٦، وبعد أن أنهى مدة التدريب عاد إلى العراق.^(١) ملتحقا يوم ٤ تشرين الثاني بمنصب قائد القوات العسكرية للمنطقة الثالثة في البصرة. (الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ١٩٧٤، صفحة ١٠ / ١١٧)

كانت الأوضاع في البصرة آنذاك شأنها شأن مناطق العراق الأخرى غير مستقرة بسبب العدوان الثلاثي (الإسرائيلي البريطاني الفرنسي) على مصر، فتعطلت الدراسة وأعلنت الإحكام العرفية وقسمت البلاد على أربع مناطق يديرها حكام عسكريون ومجالس عرفية لكل منطقة، فتم تعيينه حاكما عسكريا لمنطقة البصرة (التي تضم ألوية البصرة والعمارة والمنتفك) وعضوا في المجلس العرفي فيها.

كان يكتم تعاطفه مع مصر ومع المتظاهرين مما عرضه للإجهاد وضغوط نفسية في تهدئة الأمور فأصيب بارتفاع ضغط الدم رافقه تهيج عصبي بحسب التقارير المقدمة عنه، وعندما ألغيت الإحكام العرفية في أيار ١٩٥٧ تم نقله إلى منصب آمر مدفعية الفرقة الثالثة في ديالى يوم ٥ حزيران وكان قائدها آنذاك أمير اللواء الركن غازي الداغستاني أحد رجال الحكم الملكي البارزين، فأصبح قريبا من معسكر المنصورية الذي كان فيه زميلة عبد الكريم قاسم أمرا اللواء التاسع عشر.^(٢)

من ذلك نرى إن العبدى ظلّ طوال خدمته في الجيش منذ التحاقه به يكاد نشاطه يقتصر على العمل المهني بعيدا عن العمل السياسي، فلم تظهر له طوال تلك المرحلة أية ميول أو اتجاهات إيديولوجية، ولم يكن معروفا على مستوى العراق مثلما كان عليه كبار الضباط المنحدرين من أسر (مناطقية أو عشائرية أو أسر ذات مكانة اجتماعية) معروفة، لكن نجمه برز فجأة بعد نقله إلى ديالى اللواء الذي انطلقت منه ثورة عام ١٩٥٨، وعين يوم ١٤ تموز بمنصب رئيس أركان الجيش وحاكما عسكريا لجميع أنحاء العراق في اليوم التالي، وتمت ترقيته إلى رتبة أمير لواء ركن وصار المرجع الأعلى لجميع الإدارات العرفية، وله توزيع السلطات والإعمال على جميع المواطنين بحسب تنسيبه ومسؤولا مباشرا إمام عبد الكريم قاسم رئيس الوزراء ووزير الدفاع وكالة. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ٦٥-٦٦)

توجهت الأنظار إليه بعد هذا التعيين إذ انه لم يكن من بين الضباط الأحرار الذين أنيطت بهم واجبات تنفيذ الثورة، ولم نجد ما يشير إلى انه عهد إليه بأية مهمة ليلة ١٣ / ١٤ تموز ١٩٥٨ مع الذين تولوا السيطرة على بغداد صباح ذلك اليوم، علما انه كان من المحسوبين على تنظيم الضباط الأحرار وإن قاسما فاتحه عام ١٩٥٦ بالانتماء إلى التنظيم فوافق على ذلك وكان معه عبد السلام محمد عارف وطاهر يحيى، وقيل أيضا أن عبد الكريم قاسم اطلع العبدى

(١) ملف خدمته العسكرية.

(٢) ملف خدمته العسكرية.

على خطة الثورة واخبره أن عليه أن يلتحق بهم في بغداد حال سماعه التعيينات الجديدة من دار الإذاعة بمنصبه الجديد رئيساً لأركان الجيش. (البديري، ٢٠١٣، الصفحات ٥٠ - ٥٩) ورأى آخرون أن المرشح لمنصب الحاكم العسكري في اليوم الأول للثورة هو العقيد الركن عبد الوهاب عبد الملك الشواف الذي كانت ميوله قريبة من ميول عبد الكريم قاسم، وهي قريبة من أفكار الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه كامل الجادرجي، لكن تعيينه لم ينل موافقة عبد السلام عارف الذي أراد إبعاده عن بغداد فتم نقله في اليوم التالي أمراً لحامية الموصل فعين العبددي بدله. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ٢٥ - ٣٠) وهو من نقله في المقربين إلى عبد الكريم قاسم أيضاً، وكانت سجايهما متطابقة إلى حد كبير على الرغم من أن العبددي لم يوصف بكونه (قاسمياً) كما وصف غيره ممن ينهجون نهج عبد الكريم قاسم ويتبعون سياسته وهو أمر يشير إلى استقلاليته.

ثبت من أفعال العبددي أنه كان أهلاً للمناصب التي أنيطت إليه، وأثبت أنه شخصية مستقلة ذات كفاية بعيداً عن التحزب مع ميول عراقية خالصة، عمل جاهداً على إبعاد الجيش عن السياسة وتقريب وجهات النظر بين كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام محمد عارف في الأيام الأولى للثورة، لكنه حين وجد أن عبد الكريم قاسم أكثر نضجاً ورزاقاً من عبد السلام انحاز إلى جانب الأول. (الزبيدي، ١٩٧٩، صفحة ٤٣٠)

وعلى خلاف العقيد الركن عبد السلام محمد عارف الذي عُيِّنَ نائباً لرئيس الوزراء ووكيلاً لوزير الداخلية، الذي دعا الشعب في خطابه الذي أعلن فيه البيان الأول للثورة للخروج ومشاركة الجيش في الهجوم على قصر الرحاب وبيت نوري السعيد، مما تسبب في انفلات أمني على نطاق واسع (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، صفحة ٣٣)، سعى العبددي إلى تهدئة الأمور وبذل جهوداً حثيثة للحد من مشاعر الجماهير التي طفحت بعد قيام الثورة وأخذت تصب غضبها على كل مَنْ له صلة بالعهد السابق وحلفائه. أعلن العبددي في بيانات متتابعة الأحكام العرفية في جميع أنحاء العراق بصورة مؤقتة ومنع التجوال والتجمع لأكثر من خمسة أشخاص وحمل الأسلحة والآلات الجارحة والراضة، وأمر بإزالة كافة العبارات على الجدران والشعارات واللافتات فكان لذلك أثره في التقليل من الأعمال التي قد تلحق ضرراً بسمعة الثورة والعراق. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ٧٧ - ٨٠)

أتبع ذلك بيانات تنم عن بُعد نظر وإدراك للظروف المحلية والدولية، فبعد مقتل نوري السعيد ودفنه ليلاً أذاع بياناً ناشد فيه المواطنين قائلاً «إن العمل خير من التهريج وإن التجمعات والتظاهرات تسيء إلى سمعة الثورة وتعرقل سير الأعمال وتسبب الازدحام في الشوارع فيرجى منكم الانصراف إلى أعمالكم»، وعندما بثت وكالات الأنباء خبر قرب الإنزال الأمريكي في لبنان وجّه بياناً حذّر فيه من وقوع أعمال شغب قد تؤدي إلى تدخل خارجي. جاء في البيان: «إن أي عمل يخرج عن نطاق المعقول في إبداء الشعور النبيل إتجاه الثورة يتيح للعناصر الفاسدة

الفرصة للإخلال بالنظام والأمن لذا أرجو من الجمهور الكريم أن يخلد إلى الهدوء والسكينة «، وهدد باتخاذ الإجراءات الفورية بحق الذين يشجعون على التجمهر والإخلال بالمصلحة العامة وفي حالة عدم تقدير ذلك فانه سيفرض منع التجوال لمدة طويلة.

وفي بيان آخر هدد الذين يفتشون عمن وصفوهم برجال العهد البائد من اجل القضاء عليهم، وقد تم فعلا الاشتباه بكثيرين فقتل بعضهم فيما تمكنت قوات الجيش والشرطة إنقاذ آخرين، فقال: «إن هؤلاء أصبحوا مواطنين صالحين يشاركون أبناء هذا الشعب في السراء والضراء فعلينا جميعا أن ننسى الأحقاد ونترك الفتنة والضعينة ونكون يدا واحدة ولننسى الماضي ولنتطلع إلى المستقبل ونسعى لعمل الخير»، وحذّر كل من يعتدي على الغير بمحاكمته من المجلس العرفي.

كان منع التجوال قد الحق الضرر بأصحاب المصالح من الحرفيين والكسبة والموظفين ممن كان عليهم الخروج أثناء المنع، فدعا العبدى أصحاب المصالح الضرورية نهارا بمراجعة موقع بغداد للحصول على بطاقات الإذن للسماح لهم بالمرور، وعند حدوث حالات فجائية يتصل الأشخاص بموقع بغداد تلفونيا للحصول على بطاقة الإذن، وتقرر فتح مركز لتوزيع الوثائق في البوابة القديمة لوزارة الدفاع تحت إشراف مقر الحاكم العسكري، وأوجب على الدوائر الرسمية أن تقدم قوائم بأسماء موظفيها الذين تتطلب طبيعة أعمالهم تزويدهم بهذه الوثائق إلى مقر الحاكم العسكري ونظمت وثائق خاصة لضباط الجيش والشرطة بحسب الحاجة.

ولم يهمل أولئك المتصيدين بالماء العكر واستغلال الظروف القائمة من اجل الإثراء غير المشروع والتلاعب بقوت الشعب، فعند ما وصلت أخبار ارتفاع أسعار اللحوم والخضروات واحتكار بعض السلع أصدر بيانا حذّر فيه المتلاعبين بالأسعار قائلا: «إن ذلك عمل غير مبرر ولا ينتظران يبدو من مواطن صالح فانه سيضطرننا إلى اتخاذ إجراءات زجرية بحق المتلاعبين الجشعين»، ودعا المواطنين لإبلاغ مقر الحاكم العسكري عن كل متلاعب بالأسعار، وحذّر في بيان آخر الفئة التي لا همّ لها سوى الإثراء وجمع المال الحرام بالطرق الدنيئة، ودعا للإبلاغ عنهم فورا.

وحين قام العامة بنهب وإتلاف الكثير من الوثائق والمستمسكات التي وجدت في بيوت المسؤولين أو مكاتبهم طلب العبدى من كل من «وقعت بيديه وثائق ومستمسكات خطيرة ذات صلة بإعمال وتصرفات رجال الحكم البائد المبادرة إلى تسليمها إلى الانضباط العسكري»^(١)

ومن الأمور الأخرى التي دلت على كفايته في إثناء عمله في وزارة الدفاع التي اتخذها عبد الكريم قاسم مقرا له، ان العبدى كان يحتل موقعا متميزا بين جميع الضباط الكبار العاملين في الوزارة ومن جميع الاتجاهات. كان الكل يرجعون إليه يستشيرونه ويأخذون برأيه فكان يحترم الجميع والجميع يحترمونه ويقدرّون جهوده على الرغم من المنافسات والمؤامرات التي

بدأت تظهر بينهم منذ الأيام الأولى للثورة، وبخاصة بين المنتمين منهم إلى الحزب الشيوعي أو المحسوبين عليه المؤيدين لعبد الكريم قاسم، وبين كبار الضباط القوميين والمؤيدين لعبد السلام عارف. فضلا عن أولئك الذين يراجعون الوزارة أو مقر الحاكم العسكري لتسلم الأوامر والتعليمات، وبعض السياسيين المتنافسين على السلطة وطُلاب المناصب. استطاع العبدى أن يفرض احترامه على الجميع بمهنية وأقام علاقة جيدة حتى مع الذين يختلفون معه بالرأي. كان بلا شك يستمد قوته من كفايته أولا، ومن علاقته بعبد الكريم قاسم وإخلاصه له ثانيا. بقي العبدى حريصا على أداء واجبه ومخلصا لعبد الكريم قاسم في الظروف الصعبة التي شهدتها العراق آنذاك من انقسامات ومنافسات ومؤامرات داخلية وخارجية، مع كثرة المعادين لعبد الكريم قاسم وسياسته المتذبذبة التي دعاها الغربيون بسياسة (الوسط) وشجعوه ودفعوه بشكل غير مباشر إليها التي عرفت بين الأوساط الشعبية في العراق بالسياسة (القاسمية).

فعندما بدأت تحركات ضباط الموصل في ربيع ١٩٥٩ وعلى رأسهم العقيد الركن عبد الوهاب الشواف الذي نقل يوم ١٥ تموز أمرا لحامية الموصل (اللواء الخامس) دون موافقته. الأمر الذي ترك في نفسه أثرا عميقا، فرفض التعيين الجديد واخذ يخطط للقيام بحركة انقلابية، لكن الإنزال الأمريكي في لبنان مكن الضباط المواليين لعبد الكريم قاسم من إقناعه بالالتحاق بالموصل. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، صفحة ١ / ٧٢)

في الموصل انضم إلى الشواف الضباط القوميون والبعثيون وبعض شيوخ العشائر والمحافظون في المدينة وراحوا يخططون للإطاحة بحكم عبد الكريم قاسم بالتعاون مع بعض الوحدات العسكرية في بغداد وكركوك وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة، وفي ذلك الجو المشحون قرر الشيوعيون إقامة مهرجان أنصار السلام في الموصل تحديا للمعارضين، وراحت مخاوف القوميين والسلطات الرسمية في الموصل وتحذيراتهم من عقد المهرجان دون جدوى، ففوجئ الشواف صباح يوم ٢ آذار ١٩٥٩ ببرقية من العبدى تقول: «إن أنصار السلام قادمون وإن مؤتمهم سيعقد في موعده ومكانه الموصل، وإن عليه أن يتخذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن وسلامة المؤتمرين».

(العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٢٢/٢ - ١٣٠)

لم يكن ذلك محبة منه للشيوعيين فلطالما حضَّ عبد الكريم على منع إقامة المهرجان وحذَّره من احتمال حدوث مواجهات بين الشيوعيين والقوميين. لكنه بعد أن وصلتته أخبار تفيد إن محاولة انقلابية قريبة يخطط لها القوميون بالتعاون مع الجمهورية العربية المتحدة، جعله ينحاز إلى عبد الكريم قاسم. (البديري، ٢٠١٣، الصفحات ٨٠ - ٨١) وكان ذلك باعثا لتغيير أفكاره عن الحكومة المصرية.

كان موقف العبدى على خلاف ممَّا أراده الشواف ومؤيدوه وتأزم موقف الشواف أكثر حين طلب العبدى من مقدم اللواء الرائد الركن محمود عزيز زعيم الضباط القوميين المعارضين لعبد الكريم قاسم في حامية الموصل وأكثرهم نشاطا، الحضور إلى بغداد قبل عقد مهرجان

أنصار السلام. رفض محمود عزيز الأمر خشية اعتقاله ورفض الشواف أيضا تنفيذ الأمر مما عجل في بدء الحركة، وتزايدت الصدامات بين القوميين والشيوعيين في الموصل يوم ٧ آذار وأمر الشواف باعتقال قادة الشيوعيين وبدأت الحركة في اليوم التالي.^(١)

بادر العبدى إلى اتخاذ سلسلة إجراءات بقصد محاصره قادة الحركة ومنع هروبهم فاصدر أمره إلى مخافر الحدود ومناطق زاخو وتل كوجك وسنجان بإلقاء القبض على الشواف في منطقة مخافهم بقصد الهروب إلى خارج العراق وتسليمه إلى اقرب موقع عسكري، وأمر في بيان آخر تعطيل سير قطار طوروس السريع ذهابا وإيابا حتى إشعار آخر وذلك لمنع الشواف وجماعته من الهرب إلى الحدود السورية أو التركية، وأمر الضباط والمراتب والأهلين بتعقيب الشواف واعتقاله أينما وجد ومنعه من الفرار وتسليمه إلى السلطات الحكومية، ولأجل إفساح المجال أمام الشيوعيين لدعم عبد الكريم قاسم اتبعه ببيان أمر فيه برفع منع التجوال في بغداد، وأمر في بيان آخر بإغلاق جميع المطارات في أنحاء العراق من السادسة مساء حتى الخامسة صباحا. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ٩١/٢ - ٩٩)

وبمناسبة احتفالات ١٤ تموز ١٩٥٩ وقعت إحداث دامية في مدينة كركوك، ولبشاعتها وكثرة أضرارها التي أساءت لسمعة العراق الإقليمية والدولية عرفت بمجزرة كركوك. كانت بدايتها مصادمات بين بعض طوائف المدينة ومكونات السكان المحتفلين بالذكرى الأولى لقيام الثورة، وأسهمت الأحزاب السياسية وواجهاتها في تأجيجها فضلا عن تدخلات قناصل الدول الأجنبية. راح ضحية تلك الأحداث ٣١ شخصا فعمّ الرعب وانتشر التعذيب والسحل والسلب والنهب وحرق الممتلكات والاعتداء على الحق العام، واستغل عبد الكريم قاسم الحادث لضرب خصومه ومعارضيه محملا مسؤولية تلك الإحداث على عاتق الشيوعيين واصفا إياهم بالفوضويين، لأنهم كانوا قد طالبوا بإشراكهم بالحكم، وفي وقت تالّ اتهم البعثيين والدول الأجنبية وقناصلهم بافتعال الحادث. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٠-١٠٢)

كان العبدى على خلاف ذلك يعمل على كشف الجناة الحقيقيين وتهدئة الأمور، فلم يتهم أحدا، بل كان ينتظر انتهاء التحقيقات من هيئة عليا كان قد شكّلها لهذا الغرض، فأصدر بيانا يوم ١٩ تموز جاء فيه: «إننا نأسف لوقوع مثل هذه الحوادث ونودّ أن نعلن بأن الحالة الآن في المدينة اعتيادية وقد أرسلت لجنة تحقيق خاصة إلى هناك للتحقيق في ذلك والوقوف على المعتدين والمسببين لها تمهيدا لمحاسبتهم وفقا للعدالة».

كانت الهيئة التي تم تعيينها للتحقيق من أعلى المستويات برئاسة العقيد الركن عبد الرحمن عبد الستار وعضوية كل من العقيد الركن صبيح رؤوف والعقيد شكيب المدلل وحافظ خالد الحاكم في محكمة تمييز العراق ووديع جرجي الحاكم في المحكمة نفسها، وناشد في بيان آخر

(١) جريدة اتحاد الشعب ٩ آذار ١٩٥٩.

أهالي كركوك قائلاً: «بالنظر لهدوء الحالة وعودة كافة الأمور إلى سابق عهدها نأمل من أبناء كركوك الكرام الذين غادروا أماكنهم نتيجة الحوادث الأخيرة العودة إلى ديارهم آمين؛ ليدلوا بإفادتهم إلى هيئة التحقيق الخاصة لإحقاق الحق ومحاسبة المقصرين». ثم اتبعه ببيان آخر منع فيه منعاً باتاً حمل كافة الأسلحة النارية المجازة منها وغير المجازة وكذلك الآلات الجارحة والراضة وهدد باتخاذ أشد العقوبات ضد المخالفين. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ١٠٤-١٠٦)

رافقت أحداث كركوك حملة واسعة في دوائر الدولة بقصد (تطهيرها) ممن يشك في ولائه للجمهورية وراحت (لجان الدفاع عن الجمهورية) وهي منظمة غير مرخصة راحت تنظم قوائم بأسماء من أسمتهم مشبوهين أو معادين للجمهورية، فتعرض الكثير من الموظفين والمستخدمين للإرهاب والتهديد، وكثرت الشكاوى ومراجعة الدوائر العدلية، فصدر العبدى بياناً نظم فيه سير مراجعات المشتكين في دوائر الشرطة أو المراجع العدلية بتعيين ستة ضباط في عدد من مناطق بغداد باعتبارهم يمثلون دائرة الحاكم العسكري العام لتحقيق العدالة، ودعا المواطنين الذين لهم مراجعات تتعلق بشكاواهم لمراجعة هؤلاء الضباط في دوائر حكام التحقيق في بغداد التي عيّنهم فيها.

ونشر بياناً آخر حذّر فيه الموظفين والمستخدمين الذين يعتدون على إخوانهم في الدوائر الرسمية بصفقتهم لجان الدفاع عن الجمهورية، ودعاهم للانصراف إلى واجباتهم وعدم التدخل في واجبات الآخرين خاصة وأن لجان الدفاع عن الجمهورية ليست مجازة، وهدد الذين ينتحلون تلك الأعمال بأشد العقوبات، ولم يفته طمأننة الموظفين حول مستقبلهم، وأصدر أمراً آخر منع بموجبه تشغيل أي موظف أو مستخدم في بعض مؤسسات الدولة بدون موافقة دائرة الحاكم العسكري وذلك من أجل التقليل من الميول الحزبية والاتجاهات الضيقة وتطعيم دوائر الدولة بالعناصر الكفوءة ومنع سيطرة فئة معينة على الوظائف حسبما ورد في الأمر، وألزم مديريتي الاستخبارات العسكرية والأمن العامة بتقديم تقاريرها المقتضية بشأن هؤلاء الموظفين والمستخدمين.

ثم اتبع ذلك ببيانات حازمة أوجبت على كل شخص يملك سلاحاً نارياً غير مجاز تسليمه إلى أقرب مركز للشرطة خلال ثلاثة أيام وإلغاء كافة الإجازات الممنوحة لحيازة الأسلحة وواجب الحصول على إجازة جديدة، وتم تمديد المدة المحددة للمراجعة في البيان السابق إلى ٢٠ آب ١٩٥٩، وهدد الذين لم يسلموا أسلحتهم بتحويل حكام التحقيق لإصدار قرارات التحري على وفق الأصول في الأماكن التي يخبر عن وجود سلاح فيه بالتعاون مع السلطة العسكرية والشرطة. اتضحت شدة حرص العبدى على أداء المهام التي تعهد إليه وإخلاصه لعبد الكريم قاسم حين أصبح هو الحاكم الفعلي للعراق بعد دخول عبد الكريم قاسم مستشفى السلام يوم ٧ تشرين الأول ١٩٥٩، إثر إصابته بجروح بليغة وكسور في إثناء محاولة الاغتيال التي نفذها

حزب البعث. استطاع العبدى السيطرة على الموقف سيطرة تامة، وأعلن أن الزعيم « أُصيب إصابة بسيطة جدا في كتفه وان حالته الصحية جيدة لا تدعو إلى القلق مطلقا فنرجو من أبناء الشعب أن يطمئنوا وان يخلدوا إلى الهدوء والسكينة وعدم القيام بأي عمل يعكر الأمن »، ثم اتبعه ببيان قرر فيه منع التجوال في مدينة بغداد من الساعة التاسعة مساء حتى الخامسة صباحا، وقال في بيان آخر إن السلطات المختصة اتخذت كافة التدابير اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار وإنها قائمة بالتحقيق الدقيق في الجريمة ودعا السكان إلى الهدوء والانصراف إلى العمل، وقرر منع التظاهرات والتجمعات في كل أنحاء الجمهورية وهدد المخالفين بالعقاب وفقا لأحكام مرسوم الإدارة العرفية.

ونظرا لاستمرار التظاهرات تأييدا لعبد الكريم قاسم قرر في بيان آخر تقديم منع التجوال وجعله من الخامسة مساء والى إشعار آخر، وشكّل هيآت للتحقيق في الحادث وأخذت وزارة الصحة تذيع بيانات يومية عن صحة عبد الكريم قاسم؛ لتطمين مؤيديه وأنصاره، وصار العبدى الحاكم الفعلي والمرجع الأعلى لكل المسؤولين في الدولة. (العاني و الحربي، ٢٠٠٥، الصفحات ٣ / ٢٩٥-٣٠٩)

كشفت تلك الظروف مدى حرص العبدى على أداء الواجب فطوال المدة التي أمضاها عبد الكريم قاسم في المستشفى التي قاربت الشهرين كان العبدى يتعرض لضغوط من بعض الأطراف لانتهاز الفرصة من اجل إقصاء عبد الكريم قاسم عن الحكم وإبعاده خارج العراق، فلقد حاول المقدم صالح مهدي عماش مع الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة (الذي ارتدى ملابسه العسكرية بعد سماعه خبر الاعتداء وتوجه إلى وزارة الدفاع) وبذريعة منع وصول الشيوعيين إلى السلطة، حاولا إقناع العبدى بالتعاون معهما لتسلم السلطة لكن العبدى رفض ذلك. (البديري، ٢٠١٣، صفحة ١٠٤) أكد ذلك اللواء الركن إبراهيم حمدي الراوي أحد القوميين الذين شاركوا في الثورة على العثمانيين عام ١٩١٦ وكان قائدا للفرقة الرابعة في الجيش العراقي إثناء حركة عام ١٩٤١ فقال:

«عندما وقع الاعتداء الجريء على عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد ذهبنا إلى نجيب الربيعي لمواجهة في مجلس السيادة، وقبل دخولي عليه دخلت على سريّة الحرس لأزور المسجونين واستأنست بآرائهم ووجدت معنوياتهم كانت على مستوى عالي، وعند خروجي منهم رأيي خضر العباسي صاحب جريدة بغداد التي كانت تهاجم الشيوعيين بشجاعة فرجاني أن أعرج على مجلس السيادة لأكلم الربيعي بحقه، فخرجت وذهبت لمواجهة الربيعي وبعد التحية قلت له إن عبد الكريم قاسم الآن طريح الفراش في المستشفى لا يحل ولا يربط والواجب القومي يقضي عليك أن تذهب أنت واحمد صالح العبدى وتقولوا له انك مريض الآن وصحتك غالية علينا لذا نقترح عليك أن تذهب إلى روسيا للمعالجة وان تضعاه في طائرة وترسله إلى موسكو. هذا أولا وحيث لا يوجد منع تجوال يمكنكم أن تقبضوا على من تعتقدون بضررهم من أمثال

عبد القادر إسماعيل ورضوي (سلام عادل) والمهداوي ووصفي طاهر وماجد محمد أمين وطه الشيخ احمد وغيرهم من مدنيين وعسكريين من الذين اشتهروا بميولهم اليسارية وتسجنوهم وتشكلون وزارة قومية ومجلس ثورة بجانبها متجانس معها وبهذا تخدم البلد خدمة لائقة فقال الربيعي: العبدى غير مستعد». (الراوي، ١٩٧٨، صفحة ٣٢٢)

رأس العبدى في أيلول ١٩٦٠ وفدا عسكريا رفيع المستوى إلى الاتحاد السوفيتي وذلك لحضور مناورات الجيش السوفيتي في منطقة اوديسا على البحر الأسود، وزار ميناء سبا ستيبول في شبه جزيرة القرم واطلع على بعض المرافق والمنشآت العسكرية السوفيتية والتقى المارشال زخاروف رئيس أركان الجيش السوفيتي وعدد من الجنرالات البارزين السوفيت، وقد أشاد العبدى في خطبة له في إحدى المآدب التي أقيمت على شرف الوفد بمنجزات ثورة ١٤ تموز وبالعلاقات الوطيدة بين البلدين وبقوة وكفاية الجيش السوفيتي وعاد الوفد في ٢٨ أيلول^(١).

كانت الخدمة في وزارة الدفاع في ذلك الجو المشحون بالقلق والتوتر والتنافس السياسي وتقلب وجهات نظر عبد الكريم قاسم واضطراب الأوضاع العامة شاقا ومتعبا، الأمر الذي الحق ضررا بصحته، فترهل جسمه وأصيب يوم ٢٨ تشرين الأول ١٩٦١ بجلطة قلبية فقرر مجلس الوزراء إرساله إلى الخارج للعلاج والنقاهة على نفقة الحكومة فأرسل إلى كل من بريطانيا وإيطاليا من أجل ذلك. وصل لندن يوم ٦ تشرين الثاني وواصل علاجه هناك حتى ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٢ أي نحو ثلاثة أشهر توجه بعدها إلى إيطاليا للنقاهة. كان من جملة توصيات الأطباء البريطانيين الذين أشرفوا على علاجه الاستمرار على تخفيف الوزن بممارسة الرياضة والمشى^(٢).

التحق بعد عودته بوظيفته يوم ١٧ شباط ١٩٦٢ واستمر حتى ٨ شباط ١٩٦٣ حين صدر أمر إحالته على التقاعد استنادا للبيان رقم ٢ للمجلس الوطني لقيادة الثورة. لم يتعرض له النظام الجديد بالأذى مثلما تعرض له المحسوبون على عبد الكريم قاسم، بل عاملوه باحترام ولم يحال إلى محكمة وإنما اكتفوا بالتحقيق معه ومنح إجازة اعتيادية لستة أشهر براتب تام.

أوقف بعد الانقلاب وتم حجزه في مستشفى الرشيد العسكري ونظرا لسوء صحته أطلق سراحه بكفالة مقدارها ثلاثمئة دينار قدّمها السيد مهدي هاشم الموسوي أحد تجار الشورجة البارزين ومن سكنه الكرادة الشرقية وذلك يوم ١٠ كانون الأول ١٩٦٣، على أن يمكث في داره الواقعة في الكرادة الشرقية / منطقة المسبح وعدم السماح له بمغادرتها فابتعد عن الحياة السياسية كليا. غيّب الموت يوم ١٧ أيلول ١٩٦٨ بسبب داء السكري وتعرضه لنوبة قلبية أدت

(١) ملف خدمته العسكرية.

(٢) ملف خدمته العسكرية.

إلى وفاته^(١) بعد أن شهد تسلم حزب البعث السلطة في العراق قبل شهرين من ذلك، وجرى تشييعه بموكب رسمي مهيب ودفن في مقبرة الشيخ معروف الكرخي.

ترددت أقوال عن أسباب عدم تعرض القائمين بالانقلاب له بالسوء، ف قيل انه أسرع بعد علمه بالانقلاب إلى ارتداء ملابسه العسكرية والتقى عبد الكريم قاسم، وبعد مداولات مع مجموعة من الضباط تقرر التحصن داخل الوزارة والمقاومة، لكن شدة الرمي والقصف أجبرهم على الانتقال إلى قاعة الشعب، لكن العبدى لم يلتحق بهم لأسباب أثارت الأقاويل عند المتابعين خاصة وأنه لم يحاكم، فقدمت تفسيرات متعددة منهم من قال إن عبد الكريم قاسم الذي كان يقدر له محبته وإخلاصه له أشفق عليه وطلب إليه الرجوع وجعله في حل من اليمين الذي بينهما، ومنهم من قال: إنَّ الزعيم لم يسمح له باللاحاق بهم، لأنه كان عليهم تسلق الجدار الفاصل بين وزارة الدفاع وقاعة الشعب وكان العبدى بدينا لا يستطيع ذلك، ومهما يكن من أمر فانه في مساء ذلك اليوم توجه العبدى إلى شاطئ دجلة وسلّم نفسه إلى القوات المطوقة للوزارة حيث تم اعتقاله. (البديري، ٢٠١٣، الصفحات ١٠-١٨)

عُذَّ مشاركاً في حركات الشمال للفترة ١٠ أيلول ١٩٦١ حتى ٨ شباط ١٩٦٣، وحصل على نوطي الحرب والنصر ٩ أيلول ١٩٥٢، ووسام الرافدين من الدرجة الرابعة النوع العسكري ٣٠ نيسان ١٩٥٣، ثم رفع إلى الدرجة الثالثة ٧ أيار ١٩٥٧، نوط الشجاعة للخدمة الممتازة ٢٩ أيار ١٩٥٧، نوط الخدمة العامة لحركات مايس ٢٢ آب ١٩٥٨، نوط حركات مايس ١٩٤١، نوط حرب فلسطين ٣ أيار ١٩٦٠.^(٢)

(١) ملف خدمته العسكرية.

(٢) ملف خدمته العسكرية.

المراجع

- إبراهيم الراوي. (١٩٧٨). من الثورة العربية الكبرى، إلى العراق الحديث. بيروت.
باقر أمين الورد. (١٩٧٨). إعلام العراق الحديث. بغداد.
حميد المطبوعي. (١٩٩٨). موسوعة إعلام العراق (الإصدار ج ٣). بغداد.
عبد الرزاق الحسني. (١٩٧٤). تاريخ الوزارات العراقية (الإصدار ج ٥). بيروت.
عبد الرزاق الحسني. (١٩٨٦). الأسرار الخفية في حركة السنة ١٩٤١ التحررية. بيروت.
ليث عبد الحسين الزبيدي. (١٩٧٩). ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. بغداد.
محسن حسن خصبك البديري. (٢٠١٣). احمد صالح العبدى ونشاطه العسكري والسياسي، رسالة ماجستير. بغداد: كلية التربية الأساسية / المستنصرية.
محمود فهمي درويش، و وآخرون. (١٩٦٠). دليل الجمهورية العراقية. بغداد.
نوري عبد الحميد العاني، و علاء جاسم الحربي. (٢٠٠٥). تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري (الإصدار ج ١، المجلد ٢). بغداد.

References:

- Abdul Razzaq Al-Hassani. (1974). History of Iraqi Ministries (Version 5). Beirut.
Abdul Razzaq Al-Hassani. (1986). Hidden secrets in the movement of the year 1941 liberation. Beirut.
Baquer Amin Al-Ward. (1978). Iraq's modern media. Baghdad.
Hamid Al-Matabi. (1998). Iraq Media Encyclopedia (Version 3). Baghdad.
Ibrahim Al-Rawi. (1978). From the Great Arab Revolt, to modern Iraq. Beirut.
Laith Abdul-Hussein Al-Zubaidi. (1979). Revolution of July 14, 1958. Baghdad.
Mahmoud Fahmy Darwish, and others. (1960). Directory of the Republic of Iraq. Baghdad.
Mohsen Hassan Khasbak Al-Budairi. (2013). Ahmed Saleh Al-Abdi and his military and political activities, Master's thesis. Baghdad: College of Basic Education / Al-Mustansiriya.
Nouri Abdel Hamid Al-Ani, and Alaa Jassem Al-Harbi. (2005). A History of Iraqi Ministries in the Republican Era (Version 1, Volume 2). Baghdad.